باب الزراعة

كيف يحفظ سعر القطن المصري

والبن البرازيلي

ان محصول القطن في مصر هو اكبر محصولات القطر كلها واعظمها قيمة فهو من هذا القبيل مثل محصول البن في البرازيل . فلننظر في ما تتخذهُ حكومتنا وحكومة البرازيل من الوسائل لحماية هذين المحصولين

ان الوسائل التي تتوسل بها حكومتنا لصون محصول القطن ومنع ايدي التلاعب من ان تمتد اليهِ تقتصر على امرين هما دخولها في ازمات القطن الشديدة في سوق البضاعة الحاضرة فتبتاع منها مقادير صغيرة لا تفيد الفائدة المطلوبة وتقييد زمام زراعة القطن بالثلث. هذا كل ما فعلتهُ الحكومة المصرية في حماية ركن ثروة البلاد

اما في البرازيل فان محصول البن يقدر باربعة اخماس محصول العالم كلهِ ويبلغ متوسطهُ اثني عشر مليون كيس زنة كل منها ٦٠ كيلو غراماً او نحو ١٣٣ ٢/٣ رطل مصري غير ان مقدار المحصول الحقيقي الذي تجنيهِ في كل سنة يختلف عنها في السنة التي قبلها او بعدها باختلاف الاحوال الجوية فيزيد او ينقص كثيراً كما يتضح من الجدول التالي : —

السنة	المحصول بالكيس	قيمة المحصول بالجنيه
١٩١٥	١٧ ٠٦١ ٣٩٨	١٩٠ ٥٤٧ ٣٢
١٩١٦	١٣ ٠٣٩ ١٤٥	٢٨٠ ٦٩٤ ٢٩
١٩١٧	١٠ ٦٠٦ ٠١٤	٢٨٠ ٠٥٤ ٢٣
١٩١٨	٧ ٤٣٣ ٠٤٨	٧٦٤ ٠٤٠ ١٩
١٩١٩	١٢ ٩٦٣ ٣٥٠	٢٠٨ ٦٠٧ ٢٢

ويرى مما تقدم ان قيمة المحصول لا تتوقف على كبرهِ او صغرهِ فانهُ في السنوات التي كان فيها كبيراً كانت قيمتهُ اقل كثيراً منها في السنوات التي كان فيها صغيراً . وقد رأت حكومة البرازيل ان تتلافى هذه الحال بعدما خبرت شدة ضررها بالبلاد وزارعي البن فاستقر قرارها بعد الدرس والبحث والتنقيب على وجوب الاحتفاظ بسعر البن في مستوى

متوسط قد يجاوز السعر احياناً هذا المتوسط ولكنهُ لا ينقص عنهُ في حال من الاحوال ولكي تضمن ذلك فرضت ضريبة اضافية على الصادرات من البن اذا تعدت حدّاً محدوداً وعمدت في الوقت عينهِ الى بث الدعوة بكل وسيلة لترويج استعمال البن في البلدان الخارجية وزيادة المقطوعية منهُ ومتعت توسيع زراعة البن في ولاية سان باولو التي فيها اكبر مزارعهِ . ومع ذلك لم تفِ هذه الوسائل كلها بالغاية المرومة في بعض السنوات حتى ان حكومة سان باولو اضطرت في سنة ١٩٠٧ — لما استهدف اصحاب مزارع البن في تلك الولاية للخراب من جراء زيادة الانتاج — الى وضع مشروع يقضي عليها بابتياع كل ما يزيد من الموجود في السوق على متوسط الصادرات السنوية حتى تتعادل كفتا العرض والطلب وخزن الزائد ليبعهِ في الفرصة الملائمة او اتلافهِ اذا لم تسنح مثل هذه الفرصة . واقترضت لتنفيذ هذا المشروع اموالاً طائلة معظمها من بنوك اجنبية ضمنتها فيها حكومة الاتحاد البرازيلية وابتاعت بها ثمانية ملايين كيس او اكثر من نصف المحصول كلهِ وخزنتها في شون واسعة اعدتها لهذا الغرض ليبعها بعد ما تتحسن السوق . ولما شبت الحرب العظمى كان المخزون من البن في بلدان اوربا نحو ثلاثة ملايين كيس ابتاعتها حكومات الدول المتحاربة كلها فلم يبقَ ثمت مخزون في الاسواق الاجنبية فجاء ذلك في مصلحة البرازيل ودخل محصول البن فيها في دور جديد

غير انهُ لم ينقضِ على ذلك اربع سنوات حتى اضطرت الحكومة الى الالتجاء الى هذا المشروع مرة اخرى في سنة ١٩١٧ فابتاعت ثلاثة ملايين كيس او نحو ثلث المحصول كلهِ لتقرير السعر تلافياً لهبوطهِ من جراء زيادة الانتاج وضيق الاسواق في زمن الحرب مما ادى الى قلة المقطوعية . وقد خدم الحظ حكومة ساو باولو في هذه المرة ايضاً فان الصقيع الذي اشتد في سنة ١٩١٨ اتلف جانباً كبيراً من محصول البن في تلك السنة فنجت الحكومة بذلك من مأزق حرج

هذا ما فعلتهُ حكومة ساو باولو بمساعدة حكومة الاتحاد البرازيلية لحماية محصول البن فيها فربحت منهُ ارباحاً طائلة وانقذت اعظم محصولاتها من البوار وتبعت زارعيهِ شططاً لا يقوم بقيمة

فهل تحذو حكومتنا حذو حكومة ساو باولو في درء الضرر عن محصول القطن في هذه البلاد وتعزيز مكانتهِ وتقرير اسعارهِ في المستوى الذي يفي بنفقات انتاجهِ ويترك ربحاً لمنتجيهِ يشجعهم على مواصلة زراعتهِ . واذا كانت حكومة ولاية من ولايات البرازيل

وهي لا تقاس بحكومتنا في الغنى وحسن النظام تعمل مثل هذه الاعمال لحماية اكبر محصول فيها ولكنهُ ليس عماد ثروتها فكم يطلب من حكومتنا ان تبذل في سبيل محصول القطن في بلادها من الجهود والمساعي وترصد لهُ من الاموال وهو مصدر غناها الاكبر ومورد ثروة البلاد وسبب رخائها

***

وقد خطر لي وانا ابحث في الموضوع المتقدم ان المنافس الذي يجب ان تحسب لهُ مصر حساباً في انتاج اجود اصناف القطن وارفع رتبة في المستقبل ليس السودان ولا العراق ولا أوغندا ولا بلاد من البلدان التي تتجه اليها الانظار الآن بل البرازيل نفسها . فان القطن من نباتاتها الاصلية وهو ينمو في كل مكان فيها غير ان اصلح الجهات لزرعهِ في السهول الواسعة في قلب البلاد وسواحلها الشمالية الشرقية الى مصب نهر الامازون فانها صالحة لانتاج رتبة رقيعة من القطن تحاكي قطن السي ايلند والقطن المصري في طول تيلتها ونعومتها ولمعانها . ويقدر محصول القطن في البرازيل في الوقت الحاضر بنحو ١٢٠ الف طن او ما يعادل ٢٦٤٣٠٠٠ قنطار او ٥٢٨٦٠٠ بالة من التي زنتها ٥ قناطير . ويستهلك معظم المحصول في البرازيل نفسها في مصانع الغزل والنسج التي فيها ومن اكبرها واشهرها مصانع آل يافث اللبنانيين وقد كان احد اصحابها المرحوم نعمة يافث الذي زار القطر المصري سنة ١٩٢٠ اول من نبه الاذهان الى منزلة القطن المصري الحقيقية في الغزل والنسج وانهُ يمدُّ ثلاثة اصناف ما يمدهُ القطن الاميركي كما ثبت لهُ ذلك بالاختبار والى ما فطنتهُ حكومة البرازيل لحماية محصول البن في بلادها ولقد كان لرأيهِ هذا وقع عظيم ردّدت صداه الجرائد والكتاب والهيئات السياسية والزراعية حتى حملوا الحكومة في ذلك الوقت على دخول سوق القطن شارية

ويصدر معظم ما يفيض عن حاجة المنازل والانوال البرازيلية الى انكلترا وهو يبلغ عادةً ٥٠٠٠ طن او نحو ١١٠ آلاف قنطار في السنة ولكنهُ يزيد في بعض السنوات على هذا الرقم وقد اتفق انهُ بلغ في سنة ١٩١٣ نحو ٣٧٥٠٠ طن او نحو ٨٣٤ الف قنطار

وفي ٢٧ مارس سنة ١٩٢٠ اصدر رئيس جمهورية البرازيل امراً بانشاء مصلحة خاصة لاجل البحث في تربة الارض الصالحة لزراعة القطن ودرس الاحوال الجوية فيها وانشاء حقول تجارب ومد زراع القطن بثمن الآلات والمعدات والاسمدة اللازمة تشجيعاً لهم على توسيع زراعته

ومن رأي كثيرين من العارفين بمستقبل زراعة القطن ان المساعدة التي تبذلها حكومة البرازيل لزراع القطن وازدياد اهتمام الافراد والشركات بتحسين وسائل الانتاج وزيادة انتقاء التيلة الجيدة وتعميم زراعتها في البلاد — ان ذلك كلهُ سيجعل البرازيل يوماً من الايام اكبر مورد في العالم للأصناف الرفيعة من القطن « رث »

(المقتطف) لما زار المرحوم نعمة يافث القطر المصري كما ذكر في هذه الرسالة سألناهُ عن نوع القطن البرازيلي فقال انهُ احط من نوع القطن الاميركي ومعاملهم تكتفي بهِ ولا تستعمل القطن المصري . ولكن هذا لا يمنع ان تكون في بلاد البرازيل الواسعة اراض تصلح لزرع القطن الجيد كالقطن المصري

وزارة الزراعة وانتقاء التقاوي

رأينا بالامس دليلاً على صحة الطريقة التي جرت عليها وزارة الزراعة في انتقاء تقاوي القطن. فان اطياناً متوسطة الجودة في مديرية الفيوم زُرعت من تقاوي القطن الاشموني التي انتقتها وزارة الزراعة فبلغ متوسط حاصل الفدان منها خمسة قناطير كبيرة . ورآها بعض التجار قبلما جني قطنها فعرض واحد منهم ان يدفع ستة ريالات في القنطار فوق سعر الكنترانات وعرض آخر سبعة ريالات ونصف ريال لما قدراهُ من زيادة التصافي في قطن مثل هذا وزيادة ثمن بزرتهِ اذا ابتيعت للتقاوي

واخبرنا مزارع كبيرة انهُ زرع قمحاً في العام الماضي في ارض متوسطة الجودة من تقاوي هندية منتقاة فبلغ حاصل الفدان منها اثني عشر اردبًّا

في هذين المثلين دليل على الفائدة الكبيرة التي تجنيها البلاد من اهتمام وزارة الزراعة بتأصيل المزروعات المختلفة لاجل الوصول الى اجود الاصناف واوفرها غلةً فاننا نعرف الاطيان الاولى ولم تكن نتنظر ان يزيد حاصل الفدان منها على قنطارين او ثلاثة من القطن . ونعرف الاطيان الثانية ولم تكن نتنظر ان تزيد غلة الفدان منها على خمسة اراديب من الحنطة . واذا صار عند وزارة الزراعة من تقاوي القطن والقمح ما يكفي لزراعة القطر كلهِ فلا عجب اذا تضاعف ما يجنى منهُ

عمل السباخ البلدي والمخمر

رأينا بالامس دواراً للواشي وامام بابهِ كوماً صغيرة متفرقة من السباخ البلدي

(زبل المواشي) كانها نشرت الشمس لكي تجف و يزول فعلها المفيد في الزراعة فخطر على بالنا حادثة حدثت منذ نحو اربعين سنة . ذلك اننا زرنا رياض باشا في ابعديته بحلة روح وكان الشهر مايو او يونيو وقد افرك القمح فركب وركبنا وطفنا على اطيان واسعة مزروعة قمحاً وهو في اقصى درجات الخصب لا تقل غلة الفدان منهُ عن سبعة اردب او ثمانية ثم عاد بنا الى قرب دوار المواشي وارانا كومتين كبيرتين من السباخ البلدي وقال لنا ان الفضل في خصب هذا القمح يعود الى هذا السباخ . والفضل في عمل هذا السباخ يعود الى المقتطف الى ما كتبتم فيهِ عن عمل المخمر . اشار بذلك الى ما كتبناهُ في المجلد الثاني من المقتطف منذ تسع وار بعين سنة في نبذة موضوعها «الزبل والمخمر» وقد رأينا ان نعيد الآن بعض ما نشرناهُ عن المخمر حينئذٍ

يكثر الفلاحون في هذا القطر من وضع الركش تحت المواشي ويسمون ما يتولد من ذلك سباخاً بلدياً وهذا لا يفعلهُ الفلاحون في سورية بل يكتفون بفرش فرشة من القش والتبن تحت المواشي فتختلط ببراز المواشي و بولها و يسمون مجموع ذلك زبلاً وفي الحالين تختمر المواد النباتية من القش والتبن و يمتص التراب ما يتولد منها من الغازات وقت اختمارها لان في هذه الغازات مواد كيماوية لازمة للنبات . و يحسن ان يضاف اليها كل ما تمكن اضافتهُ من المواد الآتية كالجيف والاسماك والبراز وفضلات المسالخ والرماد

اما المخمر المشار اليهِ فكتبنا حينئذٍ انهُ يصنع هكذا : تفرش طبقة من المواد النباتية كالقش والجذور واوراق الاشجار وفوقها طبقة من المواد الحيوانية وفوقها طبقة من التراب ثم طبقة من المواد النباتية فاخرى من المواد الحيوانية فاخرى من المواد الترابية وهلم جرًّا الى ان يصير من ذلك اكمة كبيرة مستطيلة ويصب عليها بول او ماء وتغطى بتراب ممزوج بالجير او بالجبس . وفي اقل من ستة اسابيع يختمر كل ذلك ويصير سماداً فيقلَّب برفش حتى يصير اعلاهُ اسفلهُ وتمزج اجزاؤهُ بعضها ببعض مزجًا تامًّا . واذا كان فيهِ ما يكفي من المواد الحيوانية فقلبة واحدة تكفي والاَّ فيقلب مرتين او اكثر حتى يختمر جيداً

وهذا الاختمار فعل كيماوي يتولد بهِ ملح البارود . وكل فلاح يجد فرصاً كثيرة لجمع مواد مختلفة لا تصلح وحدها لتسميد الارض اما لقلتها او لاسباب أُخرى فعليهِ ان يجمعها حتى تصير كافية لان يصنع منها مخمراً واخص هذه المواد ما يعزل من المراوي والمصارف وقت تطهيرها وما ينزح من المراحيض وما يكنس من الطرق وما يطرح من المطابخ والمسالخ وما يمكن الحصول عليهِ من العظام والريش والشعر والخرق الصوفية وهلم جرًّا فانها كلها

تصلح لعمل الخمر . ومن اول ما يجب على الفلاح المدبر ان لا يدع شيئاً يذهب سدًى ولاسيما لان ما يذهب سدًى يضر الناس غالباً كاوساخ الاسواق

سبب هبوط القطن

وتحديد الزمام

بلغنا ان سبب هبوط سعر القطن في الايام الاخيرة ان بعض البنوك التي سلفت اصحاب الاقطان على اقطانهم مبالغ كبيرة عرضت هذه الاقطان للبيع فهبط السعر بسبب ذلك لان كل معروض يهان . فاخطأت في الحالين اخطأت لما سلفت مبلغاً كبيراً على القنطار واخطأت في عرضه للبيع وكان الواجب عليها ان لا تسلف على القنطار اكثر من اربعة جنيهات او خمسة اي مبلغاً لا يحتمل ان يهبط اليه السعر . وكان الاولى باصحاب هذه الاقطان ان يبيعوا جانباً منها بثمن يحتاجونه ولا يستلفوا عليها

اما وقد تحدد زمام زراعة القطن فعلاً بالثلث فقط كما اقر مجلس الوزراء الذي عقد ١٦ دسمبر الماضي برآسة جلالة الملك بعد ما وافق على ذلك مجلس الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة اي بسريان هذا التحديد على الاجانب كما يسري على الوطنيين فسيكون المحصول المقبل قليلاً جداً مهما جاد لان نسبة النصف الى الثلث كنسبة ٣ الى ٢ فاذا كان موسم هذه السنة قد بلغ ثمانية ملايين قنطار على اكبر تقدير فالموسم المقبل سيبلغ خمسة ملايين وثلث مليون اذا اقبل كل الاقبال ولم تعتره آفة من الآفات المعهودة فتستغرقهُ المقطوعية العادية وتستغرق اكثر ما يفيض من المحصول الحالي

أما ما يقول به حزب النزول من ان زراع القطن في المستعمرات الافريقية سوف يكثرون من زرع القطن الجيد المماثل للقطن المصري فينقضهُ ما جاء في مذكرة رفعتها لجنة عينتها نقابة زرع القطن في الامبراطورية البريطانية وخلاصتها ان بعد المسافات في تلك المستعمرات وقلة السكان يمنع مد سكك الحديد فيها واذا مهدت الطرق لتسيير السيارات الكبيرة عليها لنقل القطن وجب ان تكون اطارات عجلها من الحديد فتخرب السكك حالاً وتتلفها . وقد يحتمل ان تصنع سيارات من نوع الدبابات فلا تتلف بها الطرق . وكيفما كانت الحال تبقى صعوبة النقل مانعاً كبيراً في سبيل التوسع في زرع القطن بتلك المستعمرات واذا نجحت بعد السنين الطوال فتكون زيادة السكان مع ازدياد تعود لبس الثياب في قبائل افريقية وغيرها كفيلة باستهلاك ما يزيد من القطن